

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عدد 19

تاريخ القرار: 26 ديسمبر 2012

قرار

بتاريخ 26 ديسمبر 2012 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 19-مادة
التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعية: شركة ' في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01-سنة 2001 المؤرخ في 15
جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46-سنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون
عدد 01-سنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026-سنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 15-سنة 2011 المؤرخ في 14 أفريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية
المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة
والمتمضن طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بإلزام شركة
تولت تسويقه بداية من 17 ديسمبر 2012 تحت تسمية 100% Bonus .
بتاريخ 21 ديسمبر 2012 بإيقاف ترويج العرض الشهاري الذي

من حيث الشكل :

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروحات الملف أن
تقدمت بتاريخ 21 ديسمبر 2012 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة
سجلت بدفاترها تحت عد 49- وتضمنت تظلمها من الممارسات التي أقدمت عليها المدعى عليها
والمنتهكة حسب دعواها لقواعد المنافسة المشروعة وللأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة لسوق
الاتصالات من خلال تعمدتها ترويج عرض إشهاري يتيح لكل مشتركها في الهاتف الجوال مضاعفة
أرصدتهم عن كل عملية شحن بقيمة ثلاثة دنانير فأكثر وذلك على مدى عشرة أيام بداية من 17
ديسمبر 2012 وطلبت من الهيئة التدخل لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لسحب العرض التجاري
موضوع الدعوى و كل الوسائط الإشهارية المتصلة به بصفة نهائية وإلزام المدعى عليها بإقضاء العروض
الأخرى وخاصة عرضي فاميليا و Amigos من مجال تطبيق العرض المشتكى منه وعدم تمتيع مكنتي
هذه العروض مستقبلا بتحفييزات ترويجية إضافية.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت
المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من العرض التجاري 100% Bonus الذي أقدمت
على ترويجه ابتداء من 17 إلى 27 ديسمبر 2012 والذي يخول لمشتركها من أشخاص طبيعيين
ومعنويين بخدمة الهاتف الجوال مسبق الدفع الانتفاع برصيد إضافي بقيمة 100% عن كل عملية شحن
بقيمة 3 دنانير فأكثر مؤكدة أن ترويج العرض موضوع النزاع على الصيغة التي اتبعتها الشركة
المطلوبة والقائمة على تغطية العرض لكامل قاعدة حرفائها للهاتف الجوال بالإضافة إلى إمكانية
مضاعفة الرصيد بداية من مبلغ 3 دنانير فقط ودون تحديد سقف للشحن أدى حسب دعواها إلى تطبيق
تعريفات مفرطة الانخفاض و زاد في حدة الآثار السلبية لهذا العرض وهو ما اعتبرته المدعية تهديدا
لمصالحها الاقتصادية والتجارية .

وحيث شددت
على عدم احترام المدعى عليها للمبادئ التوجيهية المنظمة
للعروض التجارية فضلا عن عدم تقيدها بمضمون قرار الهيئة الصادر بتاريخ غرة نوفمبر 2012 موضوع
القضية عد 38-دد والقاضي بعدم تمتيع مشتركها عرض فاميليا بامتيازات تحفيزية إضافية مضيفة أن
استمرار ترويج هذا العرض من شأنه أن يلحق بها أضرار مادية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الإشهارية للعرض محل النزاع تضمنت وصفا لخصائصه التجارية.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب اتخاذ تدابير وقتية حمائية تتمثل في إيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى إلى حين البت في أصل القضية المضمنة بدفاتر الهيئة تحت عد 49 دد .

في الطلبات :

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار تحفظي استعجالي يقضي بإلزام تسويق العرض التجاري Bonus 100% المزمع ترويجه إلى غاية 27 ديسمبر 2012.

وحيث اتضح أن المدعى عليها قد شرعت فعلا في ترويج العرض التجاري موضوع النزاع والذي يخول لكل مشتركها بخدمة الهاتف الجوال المسبق الدفع التمتع بامتياز تحفيزي يتمثل في مضاعفة أرصدهم عند كل عملية شحن بقيمة 3 دنانير فأكثر.

وحيث ضبط الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وكذلك مقتضيات قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 15 المؤرخ 14 أبريل 2011 الالتزامات المحمولة على المشغلين في مادة العروض التجارية وخاصة تلك المتعلقة بوجود عرض مشاريع الخدمات والعروض التي يعتزمون ترويجها مسبقا على الهيئة و الحصول وجوبا على موافقتها قبل الشروع في تسويقها .

وحيث ثبت بعد الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الهيئة والمدعى عليها، أن كانت قد تقدمت إلى الهيئة، طبقا لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 سدد المشار إليه آنفا، بمطلب قصد السماح لها بترويج العرض التجاري موضوع الدعوى والمتمثل في تمكين حرفائها في الهاتف الجوال من تحفيزات عند الشحن بقيمة 100% وذلك من 17 إلى 27 ديسمبر 2012 .

وحيث أحيل مشروع العرض على المصالح المختصة بالهيئة للدراسة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وتمت الموافقة عليه والسماح لـ بترويجه اعتمادا على المعطيات المبينة بالوثيقة الاشهارية المتعلقة به وذلك بموجب المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عدد 1243 بتاريخ 14 ديسمبر 2012 .

وحيث يستنتج مما سبق أن المدعى عليها تقيّدت، عند ترويجها للعرض محل النزاع، بالإجراءات والصيغ المنظمة للعروض التجارية وحصلت على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه.

وحيث وطالما استجاب ترويج العرض التجاري للمتطلبات القانونية المنظمة لمادة العروض التجارية وكان محل موافقة من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات، فإن طلب إيقافه وسحبه من السوق يكون في غير طريقه واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي